

كلها أو بعضها فقال الجمهور منسوخة كقول سلمة ثم اختلفوا هل
يبنى منها ما لم ينسخ من روى عن ابن عمر الجمهور رضي الله عنهم ان حكم
الاطعام مباح على من لم يطبق الصوم كبر وقال جماعة من السلف
وقال مالك وأبو نؤير وداود جميع الاطعام منسوخ وليس على الكبير
إذا لم يطبق الصوم اطعام واستخيه مالك رحمه الله وقال فتادة
رحمه الله تعالى كانت الرخصة لكبير تقدر على الصوم ثم نسخ فيه
وقبلي فبين لا يطبق وقال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره نزلت
في الكبير والمرضى الذين لا يقدران على الصوم فيجوز عنده بحكمة
لكين المريض يقضى اذا برأ واكثر العلماء على انه لا اطعام على المريض وفا
زيد بن أسلم والزهري وقال هي بحكمة ونزلت في المريض يفتقر
ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدخل رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى
بعده ما افطر ويطلع عن كل يوم مديان حنطه فاما من اتصل مرضه
برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه الفضا فقط وقال الحسن
البصري وغيره رحمهم الله الضمير في يطبقونه غايد على الاطعام
لا على الصوم ثم نسخ ذلك في عنده عامة ثم جمهور العلماء على ان
الاطعام في كل يوم مديان وقال ابو حنيفة مديان وواقفه مباحية
وقال اشهب المالكى مديان وثلاث لغير اهل المدينة ثم جمهور العلماء
على ان الرمن البيع الفطر هو ما ينشق معه الصوم واما بعضهم
لكل مريض هذا اجر كلام القاجي رحمه الله والله اعلم **باب**
جواز تأخير رمضان ما لم يجئ رمضان آخر من افطر بعد
كسفر ومرض وعيوض ونحوه قوله عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان يقضيه الا
في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم او برسول الله
صلى الله عليه وسلم وفي رواية قالت ان كانت احدانا لتفطر في زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتقد ان تقضيه مع رسول الله

من

صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان هكذا هو في نسخ الشغل بالان
واللام مرفوع اي بمعنى الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم
وقبلي بالشغل ويقولها في الحديث الثاني فانتقد روى ان تقضيه
اي ان كل واحدة منهن كانت مهية نفعها برسول الله صلى الله عليه
وسلم سر صده لا استماعه في جميع اوقاتها ان اراد ذلك ولا تدري
من يريد به ولم يسأل في الصوم بخافة ان ياذن وقد يكون له حجة
فيها فتفق عليها عليه وهذا من الازدب وقد اتفق العلماء على ان الرأفة
لا يحل لها صور الطلوع وزوجها حاضر الا اذا نوى حديث آية
هزيمة السابق في صحيح مسلم في كتاب الزكاة وانما كانت تصومه
في شعبان لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم معظم شعبان
فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار ولا لانه اذا اشعبان يفتق فصا
رمضان فانه لا يجوز تأخيره عنه ومذهب مالك والى حنيفة
والشافعي واحمد وجماع السلف والتلف رضي الله عنهم ان فصا
رمضان في حق من افطر بعد كحيف وسفر يجب فصاوه على
الزاجي ولا يشترط المداورة به في اول الامكان لكن قالوا لا يجوز
تأخيره عن شعبان الا في الابد يؤخره حينئذ الى زمان لا يقبل وهو
رمضان الا في فصا وكن اخذه الى الموت وقالت داود ونجيب المداورة
به من اول يوم بعد العيد وهو ثاني شوال وحديث عائشة رضي الله
عنها هذا يرد عليه قال الجمهور وتجب المداورة به للاختياط
فان اخذه فالصحيح عند المحققين من الفقهاء واهل الاصول انه يجب
القرمز على فعله وكذلك القول في جميع الواجب الموسر انما يجب
تأخيره بشرط القرمز على فعله حتى لو اخره بلا عن مرضه وقبلي
لا يشترط القرمز واجمعوا على انه لو مات قبل خروج شعبان لزمه
العيدية من تركته عن كل يوم مديان طعام هذا اذا كان يكن ميت
المعتاد ولم يقض فاما من افطر في رمضان بعد رزم الشغل فحرمه ولم